الأمم المتحدة

TD/B/C.II/MEM.1/13

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
2 February 2012
Arabic
Original: English

**مجلس التجارة والتنمية**
**اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار**
**الدورة الرابعة**
جنيف، ١٦-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

# تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عن أعمال دورته الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

المحتويات

*الصفحة*

أولاً - موجز الرئيس ..... ٢
ألف- البيانات الافتتاحية ..... ٢
باء - سياسات إنشاء وتطوير المشاريع والابتكار من أجل التنمية ..... ٣
جيم- سياسات تطوير المشاريع التي تخدم مصلحة الفقراء ..... ٦
دال - سياسات الابتكار التي تخدم مصلحة الفقراء ..... ٨
هاء - دور المرأة في تطوير المشاريع والابتكار ..... ١١
واو - نتائج دورة اجتماعات خبراء الأونكتاد المتعددة السنوات ..... ١٤
ثانياً - المسائل التنظيمية ..... ١٨
ألف- انتخاب أعضاء المكتب ..... ١٨
باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ..... ١٨
جيم- اعتماد تقرير الاجتماع ..... ١٨

المرفق

الحضور ..... ١٩

(A) GE.12-50105 160212 170212

الرجاء إعادة الاستعمال

# أولاً- موجز الرئيس

## سياسات تشجيع التكنولوجيا والابتكار وتطوير المشاريع لصالح الفقراء

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- عُقدت الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار برئاسة السيد بوزكورت آران، سفير تركيا وممثلها الدائم لدى منظمة التجارة العالمية. وانتُخبت السيدة لويز كاباييرو، القائمة بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لبيرو لدى المنظمات الدولية في جنيف نائبة للرئيس ومقررة. وقال السيد آران إن تطوير المشاريع والعلم والتكنولوجيا والابتكار هي أمور لا غنى عنها من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية، وإن هذه المسائل قد ظلت في أحيان كثيرة، حتى وقت قريب، مهمّشة في مجال السياسة العامة. وأشار إلى أن الموضوع المطروح هذه السنة يجيء في حينه ويمثل تناوله متابعةً للعديد من المسائل الهامة التي نُوقشت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١١.

## ألف- البيانات الافتتاحية

٢- أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد بملاحظات افتتاحية هنّأ فيها الخبراء على مشاركتهم ومساهماتهم طوال دورة اجتماعات الخبراء التي امتدت لأربع سنوات والتي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأشار إلى تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر (الوثيقة UNCTAD (XIII)/l)، فقال إن إحدى التوصيات التي تضمنها التقرير تدعو إلى تحول البلدان بعيداً عن الاتجاه الراهن للعولمة التي يقودها التمويل والتحرك في اتجاه عولمة تقودها التنمية. فالعولمة التي يقودها التمويل قد أفضت إلى نمو متباين وغير مستقر في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، في حين أن العولمة التي تقودها التنمية تسعى لاستعادة توازن الاقتصاد العالمي من خلال تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وأضاف قائلاً إن تنمية القدرات الإنتاجية في البلدان النامية يمثل ركناً من الأركان الرئيسية لإرساء نموذج عولمة تقودها التنمية، وهو نموذج لا بد منه إذا ما أُريد تحويل طفرات النمو الأخيرة إلى مسارات نحو التنمية المستدامة. وأشار إلى أن لكل من تطوير المشاريع والعلم والتكنولوجيا والابتكار دوراً محورياً في تعزيز القدرات الإنتاجية.

٣- وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع ومدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد الوثيقة TD/B/C.II/MEM.1/12 المعنونة "سياسات التكنولوجيا والابتكار وإنشاء وتطوير المشاريع لصالح الفقراء"، وشددا على أهمية انتهاج سياسات استباقية لتشجيع إنشاء وتطوير المشاريع وسياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل دعم عملية تحقيق

التنمية المستدامة والتعجيل بها. وأشارا، علاوة على ذلك، إلى أن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا بذل صانعو السياسات، خلال مراحل وضع السياسات وتنفيذها ورصدها، جهوداً للنظر في الاحتياجات المحددة لأشد فئات المجتمع ضعفاً. فهذه الفئات يمكن أن تُشكل عوامل قوية للتغيير وبالتالي فإنها تتسم بأهمية أساسية بالنسبة لعملية التحول الهيكلي وتنويع الاقتصادات.

٤- وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع إطار سياسات تطوير المشاريع الذي استُحدث لتوجيه ودعم صانعي السياسات في البلدان النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في تصميم المبادرات والتدابير والمؤسسات اللازمة لتشجيع إنشاء وتطوير المشاريع. واستعرض مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات الدروس المستفادة من المناقشات التي جرت على مدى السنوات الأربع السابقة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار، فأعلن عن صدور منشور الأونكتاد الجديد المعنون *إطار لعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار*. وأشار إلى أن الإطار المذكور قد أُنشئ خلال السنة الماضية استناداً إلى أسس منها سلسلة من المناقشات التي جرت في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، كدليل يُوجّه برنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية بشأن بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، أي برنامج استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

## باء- سياسات إنشاء وتطوير المشاريع والابتكار من أجل التنمية

٥- قال المتكلم الذي ألقى الخطاب الرئيسي إن تقدماً قد أُحرز على صعيد سياسات تطوير المشاريع والابتكار في العديد من البلدان على مدى العقود الأخيرة. وأشار إلى أن الابتكار وتطوير المشاريع أمران أساسيان بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل التصدي للتحديات، بما فيها تحدي تعزيز النمو والعمالة، ومعالجة مسائل كتغير المناخ والأمن الغذائي وأمن الطاقة. وأضاف قائلاً إن البلدان بحاجة إلى إدراج الأوضاع الإطارية الأساسية في مكانها الصحيح ضمن نظام الابتكار، بما في ذلك الدور المناسب للحكومة والمؤسسات، والأوضاع المالية والنقدية، والاستثمار في مجالي التعليم وتوفير الجامعات، والحماية الملائمة للملكية الفكرية. وقال إن لتنفيذ سياسات مواتية لإنشاء وتطوير المشاريع أهميته أيضاً، بما في ذلك سهولة إنشاء الشركات وإنهائها، والنظم الضريبية المُنصفة وإنفاذها، وقوانين الإفلاس السليمة. وأشار إلى أن السياسات الوطنية ينبغي أن تدعم كلاً من أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار وأنشطة إنشاء وتطوير المشاريع. وينبغي أن تنظر هذه السياسات في دور الجامعة الحديثة باعتباره دوراً يشمل إجراء البحوث التطبيقية بالتعاون مع قطاع الصناعة، بالإضافة إلى التعليم والبحوث الأساسية. كما أن الدور المحتمل لمجمّعات العلوم في تحفيز الابتكار يستحق اهتماماً على صعيد السياسة العامة. وأشار إلى أن جوائز الابتكار العامة، مثل برنامج الابتكار في مجال مشاريع الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد أثبتت أيضاً أنها أدوات فعالة جداً في مساعدة منظمي المشاريع على إنشاء

مشاريع جديدة. وقال إن توفير التمويل لاختبار وإثبات جدوى فكرة المشروع ونموذجه الأولي قد مكّن أصحاب المشاريع الوليدة من عبور "وادي الموت" الذي كثيراً ما تعلق فيه المشاريع الناشئة.

٦- وذهب أحد الخبراء إلى أن الاقتصاد العالمي يشهد الآن بداية تغير تام في طبيعة واتجاه الابتكار الذي أخذ يتحول: من تركيز لصالح الأغنياء نحو تركيز أكبر لصالح الفقراء. وهذا مبعث أمل في الحد من الفقر على نحو أكثر فعالية في المستقبل. وأشار إلى أن المحاولات التي بُذلت مؤخراً من أجل تحقيق هذا الهدف كانت مخيبة للآمال في العديد من البلدان والمناطق، باستثناء واحد رئيسي يتمثل في حالة الصين. وأضاف قائلاً إن المشكلة ليست مشكلة نقص في معدلات النمو الاقتصادي أو الابتكار، بل هي مشكلة تتعلق بطابع هذا النمو والابتكار. فكلاهما لم يؤد إلى الحد من الفقر على نحو فعال. وهذا ناشئ عن حالة انعدام المساواة المتأصلة في عملية العولمة، وعدم كفاية فرص العمل على نطاق العالم، وأَمْولة النشاط الاقتصادي، ومسار الابتكار الذي يخدم مصلحة الأغنياء. وأشار إلى أن تغير تركيز الابتكار وتحوله نحو تلبية احتياجات الفقراء في البلدان الناشئة والنامية يرجع إلى معدلات النمو العالية في هذه البلدان والتغير في أنماط الطلب العالمي.

٧- ورأى عدة متكلمين، خلال المناقشات، أن أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للتقدم الاقتصادي والتصدي للتحديات المحلية والعالمية. وأيّد بعض المندوبين الفكرة القائلة إنه على الرغم من كون مسألتي الابتكار وتطوير المشاريع تُعالجان في أحيان كثيرة من قبل وزارات مختلفة، ينبغي وضع ترتيبات إدارية بحيث يُنسق كلا المجالين تنسيقاً وثيقاً. وأوصى المندوبون بربط نظم البحث والتعليم بقطاع الصناعة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك إنشاء مجلس رفيع المستوى معني بالابتكار برئاسة رئيس الدولة. وأُشير إلى أن لاستمرارية سياسة الابتكار عبر مختلف الإدارات السياسية أهميتها أيضاً.

٨- ولاحظ العديد من الخبراء أن هناك أدواراً هامة لكل من الأسواق والحكومات. فقوى السوق وحدها لا تكفي لتحفيز الابتكار الضروري للتصدي للعديد من التحديات، ولا سيما تحدي تغير المناخ. ويمكن لكل من الابتكارات ذات التكنولوجيا العالية المستوى والابتكارات ذات المستوى التكنولوجي المتدني أن تكون مفيدة في الحد من الفقر. فالابتكارات الحديثة ذات التكنولوجيا العالية مثل الهواتف "الذكية" وغيرها من التكنولوجيات الطليعية، جديرة بالاهتمام، وهي تُتيح تحقيق تحسن في الرفاه الاجتماعي، بما في ذلك لصالح الفقراء في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. كما أن هناك ابتكارات أخرى مثل ألواح الطاقة الشمسية تساعد أيضاً من خلال توفير الطاقة لمن يعيشون في مناطق نائية. ومع توقع استمرار ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية المادية وغير المادية خلال العقود المقبلة، سيكون هناك تحدٍ يتمثل في ضمان استفادة المزارعين الفقراء من هذه الفرص الاقتصادية المتزايدة.

٩- وأُشير إلى أن الفوائد التي يحققها منظمو المشاريع للاقتصادات كثيرة - فرص عمل جديدة، وتزايد المنافسة في الأسواق، وثروة خاضعة للضريبة، وتكنولوجيات مُحسِّنة للرفاه. وعلى مر الزمن، يمكن تغيير تكوين الاقتصاد. وقد اتفق الخبراء على أن هناك مبادئ وآليات أساسية لتشجيع أنشطة تطوير المشاريع والابتكار، وهي مبادئ وآليات متشابهة بالنسبة لجميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى تنميتها. وهي تشمل توفر بيئة تنظيمية مواتية للشركات لكي تُنشئ مشروعاً ما وتُنميه وتُصفّيه؛ وبرامج عامة توفر رأس المال التأسيسي للمشاريع الناشئة؛ وأنظمة ضريبية تمكّن الناجحين من أصحاب المشاريع من جني ثمار نجاحهم؛ وأسواق عمل مرنة.

١٠- وعرض ممثل جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة تجربة بلده في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات التي حسّنت إلى الحد الأمثل البيئة التنظيمية المواتية لعمل منظمي المشاريع ولازدهار أعمالهم. ونتيجة لذلك، صُنف هذا البلد مؤخراً ضمن البلدان التي تحتل مكان الصدارة من حيث الإصلاحات وفقاً لتقرير *Doing Business* الصادر عن البنك الدولي. واعترافاً بالصلة بين التعلم وتطوير المشاريع والابتكار، تسعى حكومته جاهدة للتحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة من خلال استثمار يتراوح بين ٥,٥ و٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم وإطلاق سلسلة من برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وقال إن من المهم تدعيم قوة العمل بما تتطلبه السوق من قدرات تكنولوجية وتجارية. ومن الأمثلة على ذلك أن مبادرات ابتكارية، مثل مبادرة توفير التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لصالح العاطلين عن العمل، قد أثبتت أنها مبادرات ذات قيمة عالية في القطاع الخاص.

١١- وأُشير إلى أنه رغم الفوائد الكثيرة التي يحققها منظمو المشاريع لصالح الاقتصادات والدور الرئيسي الذي يؤدونه في استحداث منتجات وخدمات جديدة في السوق، فهم لا يزالون يُواجهون عقبات كأداء، مثل الافتقار إلى فرص الحصول على التمويل في العديد من البلدان. وطُرح تشجيع المستثمرين الخيّرين كإجراء من إجراءات السياسة العامة التي يمكن للحكومات أن تنفذها لتيسير إتاحة التمويل لمنظمي المشاريع الناشئين. فلأصحاب مشاريع الأعمال الخيّرين أهميتهم بالنسبة لزيادة فرص حصول منظمي المشاريع الناشئين على رأس المال فضلاً عن المعارف والمهارات المتخصصة. وأُشير إلى أن رأس المال المُخاطر (رأس المال الاستثماري) لا يشكل بالضرورة المصدر الأهم لتمويل منظمي المشاريع؛ وبالتالي ينبغي لصانعي السياسات أن ينظروا في مصادر أخرى للتمويل تتجاوز هذا المصدر، مع الاعتراف رغم ذلك بالدور الهام الذي يمكن أن يؤديه لأنه كثيراً ما يكون مصحوباً بالمعرفة الضمنية والفنية التي يوفرها المحلّلون الأكفاء. وضُرب مثال تركيا لتوضيح الدور الهام وغير المعترف به في أحيان كثيرة الذي تؤديه البطاقات الائتمانية ذات فترات السداد المرنة التي تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر وذات أسعار الفائدة المنخفضة في توفير مصدر للتمويل لأغراض إنشاء وتطوير المشاريع والنهوض بها.

## جيم- سياسات تطوير المشاريع التي تخدم مصلحة الفقراء

١٢- ركّزت الجلسة التالية على دور سياسات تطوير المشاريع التي تخدم مصلحة الفقراء في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وتخفيف وطأة الفقر، وتحقيق النمو الشامل، خصوصاً لصالح الفئات المحرومة كالنساء والشباب. ويتصل تعبير "تخدم مصلحة الفقراء" بكل من منظمي المشاريع المُحتاجين وغيرهم من أصحاب المشاريع الذين يعملون في مناطق فقيرة اقتصادياً. كما أنه ينطوي على زيادة المشاركة السوقية لكلا هذين النوعين من منظمي المشاريع من خلال إيجاد روابط تجارية مستدامة بين الشركات المحلية والشركات المنتسبة لشركات عبر وطنية.

١٣- وسلّط العديد من الخبراء الضوء على الحاجة إلى انتهاج سياسات شاملة تُركز على تطوير المشاريع الابتكارية التي تحقق نمواً عالياً، مع الاعتراف بأن للكثير من التكنولوجيات خصائص تخدم مصلحة الفقراء. وقد أظهر بعض دراسات تقييم الأثر أن لنوع تطوير المشاريع أهميته. فالكيفية التي يُنظم بها المشروع سواء داخلياً (أخلاقيات العمل) أو خارجياً (الإدارة الرشيدة والتنسيق العالمي) يمكن أن تؤثر تأثيراً أكبر من تأثير التدابير المنعزلة التي تُتَّخذ في مجالات محددة مثل التعليم في مجال تنظيم المشاريع أو سياسات الدعم المالي. وأُشير إلى أنه ينبغي اتباع نهج عام إزاء تشجيع تنظيم المشاريع، إلى جانب تقييم أوسع لأثر السياسات يكون مكيفاً مع السياق المحدد للبلد وأهدافه. وقال بعض الخبراء إن الفائدة الرئيسية التي تتحقق من خلال النشاط العفيّ لمنظمي المشاريع القائمة على روح المبادرة تتمثل في إنهاء ثقافة الاتّكال على الحكومات أو الجهات المانحة.

١٤- كما تم التشديد على أهمية سلاسل الإمداد وفرص الروابط التجارية لإتاحة نشوء ونمو مشاريع الأعمال الناجحة الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تخدم مصلحة الفقراء. وفي هذا السياق، عُرض إطار للروابط يوضح الدور الذي تؤديه الحكومات والشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والجهات المُمكّنة أو مقدمو خدمات تطوير مشاريع الأعمال. وبصفة خاصة، أُشير إلى بعض الجوانب الرئيسية لكل جهة من الجهات صاحبة المصلحة بغية الحد من القيود التي يمكن أن تُعوق خلق الفرص التي تخدم مصلحة الفقراء. ومن الأمثلة على ذلك أنه ينبغي للحكومات أن تدعم التدابير التي تخدم مصلحة الفقراء وتهدف إلى تحسين عرض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للشراء من قبل القطاعين العام والخاص، ورصد وضمان جودة خدمات الجهات المُمكنة ومقدمي خدمات تطوير المشاريع، وتنسيق برامج التدريب والدعم في مجال إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتبسيط إجراءات الامتثال التشريعي والإداري الخاصة بهذه المشاريع. وأشار الخبراء إلى أن الشركات عبر الوطنية يمكن أن تُتيح فرصاً تجارية جذابة ولكن استثماراتها يمكن أن تكون منفلتة. ولذلك فإن استدامة الفوائد التي يمكن لهذه الشركات أن تعود بها تكمن في الاستثمار في القدرات المحلية في مجال تنظيم وتطوير المشاريع.

١٥- وعرض ممثل كوستاريكا تجربة الاستراتيجية الإنمائية لبلده وركز على الدور المحوري الذي يؤديه انتهاج سياسة استباقية ومُنسقة في مجالي الابتكار وتنظيم وتطوير المشاريع في نجاح هذه الاستراتيجية. وقال إن حالة كوستاريكا هي مثال مثير للاهتمام بوصفها بلداً نامياً صغيراً استطاع أن يُغير استراتيجيته الإنمائية تغييراً جذرياً، حيث تحوّل عن التخصص في السلع الأساسية، حيث تشكل صادرات البن والموز ما نسبته ٥٠ في المائة من مجموع الصادرات، ليتجه نحو إنتاج قائم على الاستخدام الكثيف للمهارات ويتسم بقيمة مضافة أعلى ونحو اقتصاد متنوع. وأشار إلى أن بلده قد أصبح المُصدّر الرائد المستخدم للتكنولوجيا العالية في منطقة أمريكا اللاتينية. وبصفة خاصة، استطاعت كوستاريكا أن تستفيد إلى حد أبعد من عملية العولمة من خلال تعميق اندماج اقتصادها المحلي في سلاسل القيمة العالمية. وأشار إلى أن قرابة ٤٣ في المائة من صادرات كوستاريكا تتصل بسلاسل القيمة العالمية وأن نسبة القيمة المضافة محلياً تبلغ نحو ٣٦ في المائة. وقال إن الشركات عبر الوطنية توفر اليوم ما نسبته ٣٠ في المائة من فرص العمل في القطاع الخاص. ولذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية المواهب والقدرات المحلية وإدماجها في سلاسل القيمة العالمية يُعد أمراً أساسياً.

١٦- وأعرب عدة خبراء عن تقدير خاص للنهج النُظمي المعتمد في إطار سياسة تطوير المشاريع وتحديد الاختناقات في تنفيذها. كما نبّهوا الحكومات إلى التحدي المتمثل في تفعيل هذه التدابير السياساتية، لأن هذا يتطلب جمع البيانات وتحليلها لكي يتسنى إجراء تقييم صحيح لحالة تطوير المشاريع في كل بلد والموارد المخصصة لهذه العملية. وذهب خبراء آخرون إلى أنه من أجل ضمان أن يكون لسياسات تطوير المشاريع والابتكار تأثير طويل الأجل، ينبغي لصانعي السياسات أن يقيّموا باستمرار مدى فعاليتهم عن طريق العمل الوثيق مع منظمي المشاريع وفهم التحديات الدينامية التي يواجهونها. والواقع أنه ليس هناك نهج واحد يصلح في جميع الحالات، وبالتالي فإن تركيز سياسات تطوير المشاريع لا ينبغي أن ينصب على استنساخ الحلول بل على التكيف مع السياقات والظروف الفريدة لكل بلد.

١٧- وأُشير إلى أن إحدى الفوائد الرئيسية لإطار سياسات تطوير المشاريع تتمثل في تشديده على التنسيق بين السياسات في مختلف المجالات. وشدّد بعض المندوبين على هذه الرسالة بضرب أمثلة محددة. ففي غانا، يضم مجلس تطوير القطاع الخاص منظمي مشاريع للتأكد من أخذ وجهات نظرهم في الاعتبار بغية المضي قدماً في الإصلاحات التي بدأت قبل ١٢ سنة باعتماد استراتيجية الحكومة لتطوير القطاع الخاص وبرنامج دعم القطاع الصناعي. وأوضح ممثل ماليزيا الدور التنسيقي الذي يؤديه المجلس الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو أعلى هيئة لصنع السياسات مُكلفة بمهمة صياغة استراتيجيات لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع القطاعات الاقتصادية، بالتنسيق مع الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة. وسلّط ممثل السنغال الضوء على الدور المحوري الذي تؤديه وكالة تطوير وتنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (ADEPME) في تلبية جميع الاحتياجات من

الخدمات غير المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تحسين إنتاجيتها وقدراتها التكنولوجية وقدراتها في مجال تطوير المشاريع.

١٨- وعلى العموم، أوصى الخبراء بأن يتم تعميم مسألة تمكين المرأة في جميع المجالات السياساتية لإطار سياسات تطوير المشاريع. فهذا الإطار يعترف بحق بأن تطوير المشاريع يمثل نشاطاً من أنشطة القطاع الخاص وأن دور الحكومة والمجتمع المدني يتسم بأهمية بالغة، وإن كان محدوداً، في تهيئة الأوضاع الإطارية المواتية لعمل منظمي المشاريع لكي يزدهر. وفي هذا السياق، أُشير إلى أن من المهم إيلاء اهتمام خاص للدور المتزايد الأهمية لتطوير المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

## دال- سياسات الابتكار التي تخدم مصلحة الفقراء

١٩- خُصصت الجلسة الثالثة من اجتماع الخبراء التي ترأّستها السيدة كابابيرو لمناقشة مسألة سياسات الابتكار التي تخدم مصلحة الفقراء. وافتُتحت الجلسة باستعراض عام أجرته الأمانة وسلّطت فيه الضوء على الدور الذي تؤديه سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في عملية التنمية وفي الحد من الفقر. وأشارت إلى أن التجربة الحديثة تدل على أن العديد من البلدان النامية التي واصلت تنمية القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار قد استطاعت أن تجني فوائد كبيرة، وأن أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار لم تعد تمثل مجالاً يقتصر على البلدان المتقدمة.

٢٠- وسلّطت العروض التي قدمها الخبراء الضوء على عدد من مسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار والمسائل الإنمائية. وأُشير إلى أن مسألة الاستدامة تمثل شاغلاً أساسياً. فأعداد السكان في شتى أنحاء العالم تتزايد بينما تزداد نُدرة الموارد، وبخاصة الأغذية والطاقة والمياه والغابات. ويمكن تخفيف حدة الكثير من هذه المشاكل، إن لم يكن حلّها، من خلال تحسين فرص وصول أشد شرائح السكان فقراً إلى التكنولوجيا. إلا أن توليد الثروة يُعد أمراً أساسياً لأنه يصعب تحقيق الاستدامة انطلاقاً من مستويات دخل متدنية جداً.

٢١- ومن أجل تنمية القدرات البشرية، تحتاج البلدان النامية إلى الاستثمار في مجال التعليم على جميع المستويات، بما في ذلك، التعليم الجامعي. وأُشير إلى أمثلة تتعلق بالتعاون بين الجنوب والجنوب في هذا المجال، ولكن نقص القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية يظل كبيراً جداً. ومن أجل تعزيز بناء القدرات، يُعد الحراك البشري أمراً هاماً، حيث ينتقل الخبراء والأكاديميون للعمل والدراسة في مراكز الامتياز في مجالات تخصصهم. وأُشير إلى أن المنح القائمة على الجدارة تمثل محفّزاً هاماً في إنتاج البحوث العلمية. كما أُشير إلى أن العديد من المسائل الإنمائية تتسم بطابع عالمي، الأمر الذي يتطلب إيجاد حلول عالمية واستجابات سياساتية مُنسقة على المستوى الدولي.

٢٢- وأُشير إلى أن من الضروري أن تتناول سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار مسألة التخفيف من وطأة الفقر لكي تكون لها أهميتها في البلدان النامية. ويُشكل بناء القدرات البشرية وتمويل البنية الأساسية عنصرين هامين. ففي العديد من البلدان النامية، ينبغي لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار أن تنظر في الصناعات القائمة على استغلال الموارد الطبيعية، وبخاصة في إيجاد طرق للاستفادة المُثلى من عائد الاستثمار فيها وتحسين القيمة المضافة وزيادة الدخل من خلال الارتقاء بالإنتاج على سُلّم سلاسل القيمة. ولهذا الغرض، ينبغي لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار أن تُهيئ بيئة مواتية لتنمية القدرات المحلية ونقل التكنولوجيا. كما أن الأخلاقيات وقضايا السلامة هي من الأبعاد الهامة لعملية سياساتية ينبغي أن تشمل العديد من الجهات صاحبة المصلحة لكي يتم تنفيذها بنجاح.

٢٣- وقيل إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لجعل أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار أنشطة ذات صلة بخدمة مصلحة أشد شرائح السكان فقراً في البلدان النامية، أي ما يسمى في أحيان كثيرة "الابتكار على مستوى قاعدة الهرم". ولا يلزم أن يكون هذا الابتكار قائماً على أساس البحوث أو التكنولوجيا رغم أنه يحتاج فعلاً لأن يكون قابلاً للاستمرار من الناحية التجارية. فالابتكار في مجالات كالصحة والتعليم والرفاه العام يتسم بأهمية خاصة، بينما يُمثل طابعه الجامع صفة رئيسية. وثمة مشكلة هامة تتمثل في "بُعد المبتكرين عن السوق" ونقص أو تجزّؤ المعارف والمعلومات المتاحة لتحديد وتقييم مدى جدوى وملاءمة منتجات أو خدمات معينة والطلب عليها. وهذه المشكلة تستمر في إطار متابعة طرح مُنتج جديد، حيث إنه كثيراً ما يصعب الحصول على معلومات كافية لتحسين أداء المنتج أو وسيلة تسليمه.

٢٤- ومن المستصوب تحسين فهم كيفية تشجيع المزيد من أنشطة الابتكار الذي يخدم مصلحة الفقراء. لكن نُدرة البيانات والمؤشرات تجعل من الصعب رصد الاتجاهات التي قد تكون مفيدة للمحللين وصانعي السياسات. وقال أحد المتكلمين إنه ينبغي لصانعي السياسات أن يعترفوا بالابتكار الذي يخدم مصلحة الفقراء بوصفه هدفاً من أهداف السياسة العامة وأن يعتمدوا نهجاً أكثر منهجية لتشجيعه. غير أنه بالنظر إلى أن البحوث اللازمة لتحديد القوى الدافعة للابتكار الذي يخدم مصلحة الفقراء لم تبدأ إلا مؤخراً، فإن من الضروري إجراء المزيد من البحوث.

٢٥- وأُشير إلى أن ثمة تحدٍ عامٍ آخر يُواجه أنشطة الأعمال التي تخدم مصلحة الفقراء، وهو يتمثل في خفض تكاليف المعاملات التجارية الأعلى نسبياً. وتتصل العوامل الرئيسية، في هذا الصدد، بمدى القدرة على التوسع وخفض تكاليف الإنتاج والتسليم، وإعادة التفكير في عملية الابتكار الفعلي من أجل التوصل إلى نتائج ذات صلة بتخفيف وطأة الفقر، وإعادة تعريف بيئة السياسات العامة اللازمة لمعالجة الشواغل المتصلة بمصلحة الفقراء في الاستراتيجيات الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٢٦- وقيل إن الشراكات بين القطاعين الخاص والعام ضرورية لتحسين استمرارية العمل على صعيد سياسة الابتكار. وهذا يتطلب تدعيم الجهات الإنمائية الفاعلة على المستويين المحلي والإقليمي مع الأخذ في الوقت نفسه بأفضل الممارسات الدولية. وأُشير إلى أن لعمليات الابتكار الجامعة أهميتها، مما يجعل السياسة التي تُراعي الاعتبارات الجنسانية شاغلاً أساسياً. وينبغي أن تكون الروابط فيما بين مؤسسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتحسين تدفقات المعلومات من العناصر التي يُسترشد بها في جميع الإجراءات التي تُتخذ في إطار سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. إلا أنه قد يتعذر على منظمي المشاريع من المجتمعات الفقيرة، في أحيان كثيرة، النفاذ إلى شبكة الروابط هذه. ولذلك يلزم بذل جهد كبير لتصميم نظم ابتكار تكون مفيدة ومواتية لمستخدميها المشاركين في أنشطة الابتكار وتطوير المشاريع التي تخدم مصلحة الفقراء.

٢٧- وفيما يتعلق بتوسيع نطاق الأنشطة، خصوصاً في القطاع الزراعي، قال بعض المشاركين إن إصدار شهادات اعتماد المنتجات والبذور لاستيفاء المعايير يمثل مشكلة رئيسية. فقلّما يتم توسيع نطاق الابتكارات. وفي بعض الأحيان تقع البلدان النامية ضحية للابتكار في قطاع الزراعة حيث يمكن أن يكون للتكنولوجيات الجديدة التي تطورها الشركات الكبرى تأثير سلبي على سبل معيشة المجتمعات الريفية. كما أن قطاع المنسوجات والملابس يمكن أن يتأثر سلباً بالابتكار خصوصاً عندما تكون عملية إعادة التدوير التي تُخفض الطلب على المنتجات المحلية مُكوّناً أساسياً للتكنولوجيا. إلا أن هناك أمثلة عديدة على الممارسات الجيدة - حيث تقيم الشركات الدولية شراكات مع منظمات غير حكومية بهدف تحسين المنتجات وتوفير الخدمات في قطاعي الطاقة والتأمين.

٢٨- وقيل إن من الخطأ الافتراض بأنه يمكن لشخص واحد أن يمتلك في الوقت نفسه جميع الخصائص اللازمة لكي يكون مخترعاً ومبتكراً ومنظم مشاريع. ولذلك يلزم تقديم دعم سياساتي قوي لتعزيز التفاعل والروابط فيما بين المؤسسات والأفراد. وقال الخبراء إنه لا داعي لإعادة اكتشاف التكنولوجيات ذات الصلة بخدمة مصلحة الفقراء والمجتمعات الريفية وإنه لربما أمكن تعميم المعلومات ونشر الابتكارات على نحو أكثر كفاءة. ولذلك فإن دور تكنولوجيات المعلومات يمثل شاغلاً عاماً.

٢٩- وبالإضافة إلى ذلك، توجد فوارق بين المؤسسات التي تركز على البحوث، من جهة، والشركات التي تُركز على الابتكار، من جهة ثانية، خصوصاً الابتكار الذي يخدم مصلحة الفقراء. ومن المهم أن تُعالج السياسة العامة مشكلة سد هذه الفجوة. ويلزم توجيه سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار نحو الأهداف التجارية أو نحو الأهداف التي لها تأثير اقتصادي واضح أو أثر إيجابي على رفاه الفقراء. ويمكن إيجاد جزء من الحل في تحديد معايير استخدام منح البحث والتطوير. وتدل التجربة الحديثة على أن الجهات المانحة تُطالب على نحو متزايد بأن تكون لنتائج البحوث تطبيقات عملية، بينما تحتاج مؤسسات البحوث إلى

زيادة التركيز على المشاكل المحلية من أجل تحسين نطاق تعاونها مع المؤسسات الدولية المقدمة للمنح. وعادة ما تكون أدوات سياسة الابتكار أكثر فعالية عندما يكون للصناعة دور نشط. ومن الأمثلة على ذلك أن الأداء الابتكاري يكون مُرضياً بدرجة أكبر في حالة التكتلات التي تقودها الصناعة منه في حالة التكتلات التي تقودها البحوث. وهذا يؤكد أهمية الشمول والنهج النُّظمية من أجل تحسين فعالية سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي تخدم مصلحة الفقراء.

٣٠- وفيما يتصل بالدعم العملي لصانعي السياسات، يبدو أن عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يُجريها الأونكتاد قد حفّزت إجراء تغييرات إيجابية في البلدان التي نُفذت فيها تلك العمليات. وفي عدد من هذه البلدان، ساعدت عملية الاستعراض في الجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية وأطلقت حواراً وطنياً بشأن الأولويات الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، والقدرات التي يلزم بناؤها كمسألة ذات أولوية، وكيفية تشجيع ظهور نظام ابتكار وطني. ومن الأمثلة على ذلك أنه في بلدان مثل غانا وليسوتو، ساعدت عملية استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في إعداد وثائق السياسة الوطنية في هذه المجالات تُبلور رؤية لدور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تنميتها الوطنية وتُبين الخطوات العملية اللازمة للتحرك نحو تحقيق تلك الرؤية.

## هاء- دور المرأة في تطوير المشاريع والابتكار

٣١- خُصصت الجلسة الرابعة التي ترأّستها السيدة كاباييرو لبحث مسألة دور المرأة في تطوير المشاريع والابتكار. وفي بداية الجلسة، قدمت الأمانة استعراضاً عاماً للعمل الذي اضطلع به الأونكتاد لضمان إدماج الشواغل الجنسانية في السياسات الاقتصادية والإنمائية التي كان الأمين العام شخصياً نصيراً لها.

٣٢- وعرضت الأمانة الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لدراستين حديثتين للأونكتاد، الأولى بعنوان *تطبيق المنظور الجنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار* (*Applying a Gender Lens to Science, Technology and Innovation*)، وهي دراسة أجرتها شعبة التكنولوجيا واللوجستيات. وقد بحث التقرير أدوار المرأة في قطاعات مثل الزراعة والمياه والطاقة والنقل، وذهب إلى أن أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار لا تحقق آثارها الإيجابية المحتملة إذا لم تأخذ السياسات في الاعتبار تحديداً احتياجات المرأة ومواهبها. فالسياسة العامة يجب أن تهتم لا بالتأثيرات المختلفة لأنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار على حياة الرجال والنساء فحسب وإنما أيضاً بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في تحقيق النمو الاقتصادي. وينبغي اتباع هذا النهج طوال مراحل عملية صنع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار: من مرحلة تحليل السياسات وتصميمها إلى مرحلة تنفيذها ورصدها ومتابعتها. وتشمل التوصيات السياساتية ما يلي:

(أ) ينبغي تقييم مدى تأثير سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لضمان أن تعود بالفائدة على الرجال والنساء على قدم المساواة؛

(ب) ينبغي أن تأخذ سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في الاعتبار العمل الهام الذي تضطلع به المرأة في مجالات مثل الزراعة والمياه واستخدام الطاقة؛

(ج) ينبغي توسيع نطاق تعليم المرأة في المجالات العلمية والتكنولوجية وفي مجال تنظيم وتطوير المشاريع؛

(د) ينبغي ضمان تكافؤ فرص وصول النساء إلى التمويل والأراضي والأسواق بحيث يمكن لمشاريع الأعمال التي ينشئنها والبحوث العلمية التي يضطلعن بها أن تحقق آثارها الإنمائية بالكامل؛

(هـ) ينبغي دعم مشاركة المرأة في عملية صنع القرارات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار على جميع المستويات؛

(و) ينبغي تجميع ونشر أمثلة أو دراسات حالات إفرادية تتعلق بالجهود الناجحة الرامية إلى إدماج الشواغل الجنسانية في عملية وضع سياسات وبرامج العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي هذا الصدد، يعكف الأونكتاد على إعداد استقصاء لأفضل الممارسات في إدماج المنظور الجنساني في سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(ز) ينبغي دعم الجهود التي تبذلها الحكومات لإدراج الشواغل الجنسانية في سياساتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وذلك بوسائل منها برامج المعونة، على سبيل المثال؛

(ح) ينبغي تشجيع معاهد البحوث والجامعات على المستويين الدولي والوطني على إقامة الشراكات والتعاون مع المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية والقطاع الخاص لدعم النهوض بالمرأة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، خصوصاً في البلدان النامية.

٣٣- وناقش الخبراء المشروع البحثي للأونكتاد المتعلق بدور المرأة في تطوير المشاريع. وقد أظهرت دراسة المعلومات الأساسية أنه لا يُعرف الكثير عن دور المرأة في مجالي تطوير المشاريع والابتكار وأن هناك حاجة لفهم دوافعها ومحفزاتها لتنظيم وتطوير المشاريع وممارساتها الابتكارية والحواجز التي تعترض ابتكارها. ولذلك فقد أجرى الأونكتاد دراسة ميدانية شملت ٤٥٠ امرأة ورجلاً من منظمي المشاريع في ستة بلدان (الأردن وأوغندا والبرازيل والسويد وسويسرا والولايات المتحدة). وقد أظهرت هذه الدراسة أن الرغبة في الاستقلال هي الدافع الرئيسي لاتجاه المرأة نحو تنظيم المشاريع، وتبيّن أن تلبية حاجة اجتماعية هي الدافع الأساسي للابتكار؛ ولذلك فإن تحقيق فوائد الرفاه الاجتماعي ينبغي أن يُدرج أيضاً ضمن المؤشرات المحتملة لأداء النساء مُنظِّمات المشاريع. كما أن ثمة استنتاجات مثيرة للاهتمام تتصل بمدى قبول المخاطرة التي تتفاوت بحسب السياق الإنمائي أكثر مما تتفاوت

بحسب نوع الجنس؛ والانخراط في وسائط العمل الاجتماعي حيث يبدو أن النساء أكثر نشاطاً من الرجال بصورة عامة، بمعزل عن السياق الإنمائي؛ والمشاركة في أنشطة ترويج التجارة حيث توجد فجوة بين النساء والرجال في البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

٣٤- وتشير الدراسة إلى أن الحواجز الرئيسية التي تحدّ من قدرة النساء مُنظِّمات المشاريع على الابتكار تتمثل في الافتقار إلى فرص الحصول على التمويل والوصول إلى شبكات الدعم، فضلاً عن عدم توفر بيئة مواتية لنشاط الأعمال، خصوصاً في البلدان النامية. وفي حالة النساء مُنظِّمات المشاريع الموجهة نحو النمو، تكون هذه الحواجز أكثر أهمية في مرحلة النمو التالية لإنشاء المشروع منها في مرحلة إنشائه. ووفقاً للاستنتاجات الرئيسية التي خلُص إليها التقرير، قدم الخبراء التوصيات الواردة أدناه.

٣٥- تعزيز الابتكار وتطوير المشاريع من خلال التدريب - شدّد الخبراء على الحاجة إلى التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه النساء مُنظِّمات المشاريع وذلك من خلال التدريب، لأن الافتقار إلى فرص الوصول إلى البرامج التي تقدم دعماً ملائماً لمشاريع الأعمال وإلى الخدمات المالية، فضلاً عن الافتقار إلى فرص الوصول إلى التكنولوجيا، يمكن أن يعتبر من المعوقات الرئيسية التي تحد من قدرة النساء على إنشاء المشاريع وتوسيعها. وينبغي لبرامج التدريب أن تُشرك النساء في تبادل المعلومات عن الأسواق، وفي المعارض التجارية والبعثات المتصلة بمشاريع الأعمال. وفي هذا الصدد، عرضت مؤسسات مثل مؤسسة تنظيم المشاريع في غانا (Empretec Ghana) ومؤسسة تنظيم المشاريع في نيجيريا (Empretec Nigeria) تجربتها في تنفيذ مشاريع خدمات تدريبية واستشارية تهدف إلى تذليل هذه العقبات. وقال بعض الخبراء إنه ينبغي للمؤسسات التي تدعم النساء مُنظِّمات المشاريع أن تدربهن على كيفية اطلاع الحكومة على شواغلهن. إلا أنه يلزم أيضاً بذل جهود لاطلاع صانعي السياسات على دوافع النساء مُنظِّمات المشاريع واحتياجاتهن.

٣٦- إزالة الحواجز الثقافية - سلّم الخبراء بوجود حواجز اجتماعية - ثقافية واسعة الانتشار تحدّ من انخراط النساء في نشاط تنظيم المشاريع أو تحول دون الاعتراف بنجاحهن. وينبغي مساعدة النساء مُنظِّمات المشاريع على التعامل مع المعضلة الحياتية المحيرة التي كثيراً ما تقوض استعدادهن لتحقيق نمو عال، حيث إنهن يرزحن تحت أعباء مسؤوليات ثقيلة أو يُشجَّعن نتيجة للامتثال لأعراف المجتمع على تخصيص معظم وقتهن لرعاية أسرهن. ويضاف إلى ذلك أن النساء مُنظِّمات المشاريع ينبغي أن يكن أكثر وعياً بالمفهوم الأوسع للابتكار الذي لا يتصل باستحداث منتج جديد أو خدمة جديدة فحسب. إذ يتبين أن وضع استراتيجية تسويقية أو إدارية جديدة قد نُفِّذ بالفعل أو أنه في المتناول. وأخيراً، من المهم زيادة وعي النساء بأهمية حماية الملكية الفكرية وما تنطوي عليه من فوائد.

٣٧- توفير أدوات جديدة لتمكين المرأة - أوصى العديد من الخبراء بتنفيذ برامج مشورة وتوجيه وربط شبكي وتقديم أمثلة عن الأدوار القيادية التي يمكن أن يُقتدى بها. فكثيراً ما

تفتقر النساء بالفعل إلى فرص الوصول إلى برامج الربط الشبكي الملائم لتبادل الخبرات مع نظرائهن أو إلى برامج التدريب وإسداء المشورة والتوجيه. وبغية دعم شبكات النساء مُنظِّمات المشاريع، على سبيل المثال، أوضحت ممثلة مؤسسة Endeavor Brazil أن الدورات التدريبية التي تنظم في بلدها تتضمن قسماً يتعلق بالربط الشبكي وأنه من الضروري التوعية بأهمية تقديم أمثلة عن الأدوار القيادية التي يمكن أن يُقتدى بها وذلك من خلال استخدام وسائط الإعلام. وقد ثبت أن بعض المبادرات، مثل برنامج "السفراء من أجل النساء المنخرطات في تنظيم المشاريع" الذي وضعته الوكالة السويدية للنمو الاقتصادي والإقليمي، تمثل حافزاً للنساء لإنشاء مشاريع أعمال جديدة وشركات تحقق نمواً عالياً. كما أوضح ممثل مؤسسة تشيري بلير (Cherie Blair Foundation) كيف طوّرت مؤسسته برنامجاً للتوجيه وتقديم المشورة على شبكة الإنترنت من أجل ربط النساء مُنظِّمات المشاريع بمقدمي التوجيه والمشورة والنماذج التي يُقتدى بها في شتى أنحاء العالم.

٣٨- وسلّم معظم الخبراء بأهمية الاستنتاجات ودراسات الحالات الإفرادية، إلا أنهم ذكّروا بأن السياق الاجتماعي المحدد لكل بلد ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار. وثمة حاجة لمواصلة جمع البيانات ذات النوعية الجيدة بشأن أنشطة الأعمال التي تضطلع بها نساء، وإحصاءات بشأن الفجوة بين الجنسين، فضلاً عن الحاجة إلى وضع مؤشرات تشمل فوائد الرفاه الاجتماعي كمقياس لنجاح مشاريع الأعمال التي تنظمها النساء. ورحّب الخبراء بالاهتمام الذي أبداه برنامج المشاريع التي تنظمها نساء التابع لمنظمة العمل الدولية، والمبادرة الجنسانية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، للتعاون مع الأونكتاد من أجل تحويل عمله البحثي بشأن دور النساء في تنظيم المشاريع والابتكار إلى إجراءات سياساتية ملموسة.

٣٩- وقال أحد الخبراء إن أغلبية الفقراء هم من النساء. فرغم أن النساء يمثلن ما نسبته ٦٦ في المائة من قوة العمل، فإن نصيبهن من الدخل يبلغ ١٠ في المائة فقط بينما يبلغ نصيبهن من الممتلكات أقل من ذلك، إذ لا يتجاوز ١ في المائة. وقال الرئيس إن هذا يمثل تحدياً أمام العديد من البلدان النامية، مما يتطلب إيجاد سُبُل لتحسين مشاركة المرأة في الاقتصاد وللحد من الفقر. وفي سياق المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار بعض الخبراء إلى أن تحسين قدرات النساء على تنظيم المشاريع من خلال التدريب، وتهيئة البيئة التمكينية وتوفر القدرات المؤسسية، هي أمور يمكن أن تكون مفيدة جداً. وأشار خبراء آخرون إلى ضرورة أن تتوفر للنساء القدرة على التأثير على حكوماتهن، ولا سيما عن طريق توجيه رسائل واضحة إليها وشغل مناصب عالية في القطاع العام.

## واو- نتائج دورة اجتماعات خبراء الأونكتاد المتعددة السنوات

٤٠- عرضت أمانة الأونكتاد، في الجلسة الختامية، نتائج دورة اجتماعات الخبراء التي امتدت لأربع سنوات. كما عرضت العناصر والتوصيات السياساتية الرئيسية والأدوات التي

وُفرت والقضايا التي أثيرت ضمن كل إطار من الإطارين من أجل إبداء التعليقات وتقديم الآراء بشأنها. وقد اعتُمد في كلٍ من الإطارين نهج شامل لا ينبغي النظر إليه في كلٍ من الإطارين بمعزل عن الآخر أو عن السياسات الاقتصادية والإنمائية العامة. والواقع أن معظم الخبراء قد لاحظوا أن عمل فريق الخبراء خلال السنوات الأربع الماضية قد عزّز الوعي بأن أنشطة تنظيم المشاريع والعلم والتكنولوجيا والابتكار هي عناصر أساسية بالنسبة لفعالية عملية التنمية ولا ينبغي تهميشها على صعيد السياسة العامة بل ينبغي، على العكس من ذلك، إدراجها في صلب استراتيجيات التنمية. كما ينبغي تعزيز الروابط بين سياسات تطوير المشاريع وسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وغيرها من السياسات الإنمائية.

٤١- وفيما يتعلق بإطار سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، قال العديد من الخبراء إن العلاقات بين الجهات صاحبة المصلحة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار ينبغي أن تُعزز وتُدعم من أجل مواصلة ودعم العمل على صعيد السياسة العامة. وفيما يتصل بالخبرة المكتسبة من عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، قال عدد من الخبراء إنه ينبغي للحكومات أن تؤدي دوراً رائداً. وبالنظر إلى أن الابتكار ينشأ عن مجموعة متعددة من العوامل والعلاقات، فإن ثمة أسباباً وجيهة تماماً لوجود إطار من النظم. وأشار أحد الخبراء إلى أنه ينبغي لواضعي السياسات أن يركزوا على التحول الهيكلي الذي يمكن للابتكار أن يحققه والتأثير الذي يمكن لهذا التحول أن يخلفه فيما يتعلق بخلق فرص العمل. فالتحول يعني فتح قطاعات إنتاجية وقطاعات خدمات جديدة، فضلاً عن الارتقاء على سُلّم سلسلة القيمة في القطاعات القائمة. وفي هذا الصدد، تثبت تكنولوجيا المعلومات أهميتها الخاصة كمُحفّز لعملية التحول.

٤٢- وقال عدد من الخبراء إن هناك مشاكل رئيسية تواجه في تنسيق سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار من حيث صلتها بالسياسات الأخرى (السياسات الكلية، والتجارية، والتعليمية، وما شابهها). وقد أخذت تدفقات المعلومات والتكنولوجيات تُحدث تغييراً رئيسياً في الطريقة التي يتفاعل بها الناس والحكومات والشركات. فالمعلومات ليست وحدها المتحركة، بل إن جميع الموارد قد أصبحت أكثر حراكاً بكثير (موارد التمويل والتجارة ورأس المال البشري). وقد أصبحت التكنولوجيا متاحة على نحو متزايد، وهذا يعني أن العامل المميز فيما بين البلدان والشركات يتمثل في مدى القدرة التنظيمية على تحديد واستخدام التكنولوجيا، وليس التكنولوجيا نفسها. ولم تعد المؤشرات الساكنة، مثل عدد الخريجين أو النسبة المئوية للأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة، كافية لتقييم أو توجيه السياسة العامة. فالأصول الاجتماعية، مثل الشبكات والمؤسسات، قد أصبحت تتسم بأهمية متزايدة وباتت تشكل العامل الأول الذي يحدد الخصائص الفريدة لبلد أو مجتمع ما.

٤٣- وتشكل العمالة شاغلاً رئيسياً. فالزيادات في الإنتاجية، بفضل التقدم التكنولوجي، تسهم في تقليص العمالة في القطاعات القائمة، مما يعني أن السياسة العامة ينبغي أن تركز على

تنمية قطاعات وصناعات جديدة للتعويض عن ذلك وتحقيق النمو. ويتفاوت الاختلاف في الاستجابات على صعيد السياسة العامة بسبب طبيعة المؤسسات والشبكات الاجتماعية والثقافة السائدة في بلدان معينة. إلا أن السياسة العامة ينبغي أن تستند إلى بيانات ومقاييس وبالتالي ينبغي تكييفها مع البيئة المتغيرة للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وقال أحد الخبراء إن ثمة افتقاراً لمؤشرات التنمية بصفة خاصة فيما يتعلق بكل من أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار وأنشطة تطوير المشاريع في العديد من البلدان النامية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل العمل على وضع هذه المؤشرات لتعزيز القدرة على صياغة السياسات في البلدان النامية.

٤٤- وأشير إلى أن بيئة السياسات المعقدة تفضي بطبيعة الحال إلى الأخذ بنهج متعدد الجهات صاحبة المصلحة إزاء وضع الاستراتيجيات والإجراءات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقيل إن الأونكتاد مؤهل تماماً للانخراط في العمل مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأشار بعض الخبراء إلى دورة اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات كمنتدى أتيحت فيه للدول الأعضاء فرصة للانخراط في حوار سياساتي حول قضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار وتطوير المشاريع والتنمية، وشددوا على أن من المهم المضي في تناول جدول الأعمال هذا في إطار الأونكتاد. وهذا ضروري من أجل استغلال أوجه التآزر بين برامج مثل عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وبرنامج العمل التحليلي للأونكتاد في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار كمنطلق لنشر أفضل الممارسات وتحديد القضايا الجديدة والناشئة في مجالي التكنولوجيا والابتكار التي تتصل باحتياجات البلدان النامية وشواغلها. وشجع عدد من المشاركين الأونكتاد على مواصلة دعم البلدان النامية في هذا المجال، مع ملاحظتهم أن الموارد المتاحة حالياً لا تكفي للاستجابة لجميع الطلبات.

٤٥- وفي معرض الإشادة بالأونكتاد على ما يقدمه من إرشادات سياساتية هامة ومفيدة من خلال إطار سياسات تطوير المشاريع وعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، قال العديد من الخبراء إن هذه تشكل أداة عملية تساعد صانعي السياسات في وضع الأولويات وتحديد مجالات العمل التي ينبغي تناولها وأنواع السياسات التي يلزم تنفيذها من أجل النهوض بأنشطة تطوير المشاريع والابتكار.

٤٦- وشدد عدة خبراء على الدور الهام للأونكتاد في مجال تطوير المشاريع وبناء القدرات من خلال برنامج تنظيم المشاريع ("Empretec")، وقالوا إن إطار سياسة تطوير المشاريع مفيد جداً بالنظر إلى النهج الاستراتيجي والنُّظمي الذي يعتمده. وأشار هؤلاء الخبراء إلى أن التنفيذ الناجح لهذا الإطار في بلدانهم يتوقف على التنسيق الفعال بين مجالاته الستة ذات الأولوية. فعلى سبيل المثال، قدم الخبير الممثل لبرنامج تنظيم المشاريع في نيجيريا (Empretec Nigeria) استعراضاً عاماً لموقف بلده فيما يتعلق بمختلف المجالات ذات الأولوية لتطوير المشاريع التي يتضمنها الإطار، وأوضح الكيفية التي يمكن بها استخدام هذا الإطار كأداة قوية للتقييم وتحديد

الأولويات. وإذ نوّه عدد من الخبراء بقيمة وأهمية دراسات الحالات الإفرادية بشأن أفضل الممارسات، المعروضة في الوثيقة وقاعدة البيانات، فقد قالوا إن من المهم أيضاً دراسة حالات الفشل. ولاحظ أحد الخبراء أنه ينبغي للبلدان أن تركز، علاوة على النظر في دراسات الحالات، على الكيفية التي يمكن بها إجراء مثل هذه الدراسات على نحو فعال في سياقات بلدانهم. وعلى العموم، ينبغي لصانعي السياسات أن يتبعوا مبادئ التصميم التالية:

(أ) بناء توافق في الآراء – ينبغي للاستراتيجيات الوطنية لتطوير المشاريع أن تكون نتيجة لتشاور واسع النطاق بين الحكومة وممثلي قطاعات الأعمال، والمجتمعات المحلية، والمؤسسات التعليمية والمالية؛

(ب) اتساق السياسات – ينبغي تحديد أدوار الوزارات والوكالات والجهات صاحبة المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني تحديداً واضحاً. وينبغي إشراك الجهات صاحبة المصلحة على مستويات متعددة، وطنية وإقليمية ومحلية؛

(ج) الرصد والتقييم – يُعدّ القياس الدوري لمدى فعالية السياسة العامة أمراً أساسياً للإدارة الدينامية وينبغي أن يُنفذ من خلال العمل الوثيق مع منظمي المشاريع من أجل تحسين فهم التحديات التي يواجهونها.

٤٧- وأشار بعض الخبراء إلى أنه ينبغي تنفيذ مشاريع تجريبية لتطبيق وتطوير إطار سياسات تطوير المشاريع في بلدان محددة وتوثيق الدروس المستفادة. ولهذه الغاية، أوصى أحد الخبراء بأن يُعرض الإطار في الأونكتاد الثالث عشر من أجل زيادة إشراك الحكومات في التنفيذ على سبيل المتابعة.

٤٨- ورحّب ممثل كوستاريكا بزيادة التعاون بشأن الإطار وطلب إنشاء مركز لتنظيم المشاريع ("Empretec") في بلده. وبينما نوّه ممثل بيلاروس بالأهمية الخاصة للإطار بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فقد طلب إلى الأونكتاد أن يُوسع نطاق عمله في بلده من خلال برنامج الروابط بين الأعمال التجارية. ودعا خبراء آخرون الأونكتاد إلى دعم شبكة المعلمين في مجال تطوير المشاريع من أجل تيسير إدماج التعليم المتعلق بتطوير المشاريع في صلب المناهج الدراسية الرسمية، وإلى زيادة وعي صانعي السياسات بأهمية اعتماد نهج متسق إزاء سياسات تطوير المشاريع والابتكار.

٤٩- وأشاد أحد الخبراء بالتزام حكومة تركيا بإنشاء مركز دولي للعلم والتكنولوجيا والابتكار يهدف إلى بناء القدرات التكنولوجية لأقل البلدان نمواً، وشجّع الأونكتاد على العمل مع الحكومة التركية في إنشاء هذا المركز واقتراح الأنشطة.

٥٠- وقد أُدرجت على الموقع الشبكي للأونكتاد، لأغراض إتاحة المعلومات وثائق عمل الأونكتاد والمساهمات المقدمة من الخبراء والمشاركين في هذا الاجتماع، بما في ذلك تجارب البرازيل وبيرو والسنغال والسويد وعمان وماليزيا ونيجيريا.

## ثانياً- المسائل التنظيمية

### ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥١- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة يوم الاثنين الموافق ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

*الرئيس*: السيد بوزكورت آران (تركيا)

*نائب الرئيس - المقرر*: السيدة لويز كاباييرو (بيرو).

### باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٢- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول أعماله المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.1/ll، واتفق على الإجراء الخاص بتنظيم العمل. وبذلك فقد كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- سياسات تشجيع التكنولوجيا والابتكار وتطوير المشاريع لصالح الفقراء

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

### جيم- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٣- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الأربعاء الموافق ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على أن يُعدّ الرئيس موجزاً للمناقشات.

٥٤- وفي الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات لنائبة الرئيس - المقررة بأن تقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

# المرفق

## الحضور*

١- حضر ممثلو الدول الأعضاء التالية اجتماع الخبراء:

إثيوبيا
أذربيجان
أرمينيا
إسرائيل
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
أنغولا
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
البرتغال
بنما
بوتسوانا
بولندا
بيرو
بيلاروس
توغو
الجبل الأسود
الجزائر
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
زامبيا
السنغال
سوازيلند
السودان
السويد
صربيا
الصين
طاجيكستان
العراق
عُمان
غانا
الفلبين
فييت نام
كازاخستان
الكاميرون
كوت ديفوار
كوستاريكا
كينيا
ليبيا
ليسوتو
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موريشيوس
النمسا
نيجيريا
هايتي
الولايات المتحدة الأمريكية

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.11/MEM.3/Inf.4.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

المجتمع الكاريبي

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الاتحاد الأوروبي

مركز الجنوب

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٤- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

مكتب العمل الدولي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

جمعية وحدة وثقة المستهلكين (الدولية)

مهندسو العالم

المعهد الدولي للتنمية المستدامة

مركز أمريكا اللاتينية للتبادل والتعاون

٧- وحضر اجتماع الخبراء الأشخاص التالية أسماؤهم الذين شاركوا في حلقات النقاش:

السيد شارلز **ويسنر**، مدير إدارة التكنولوجيا والابتكار وتطوير المشاريع، مجلس العلم والتكنولوجيا والسياسة الاقتصادية، الأكاديميات الوطنية

السيد إيفو **إيفانوفسكي**، وزير شؤون مجتمع المعلومات، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

السيد رافائيل **كابلنسكي**، السياسة والممارسة الإنمائية، كلية الرياضيات والحوسبة والتكنولوجيا، الجامعة المفتوحة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

السيدة سابهيرا **نيابونوا**، حائزة على جائزة برنامج تنظيم المشاريع (Empretec) لسيدات الأعمال لعام ٢٠٠٨، شركة Safi Cleaning Services Limited، أوغندا.

السيدة ليورا **راجاك**، مؤسسة شركة Enterpriseroom

السيد ويم **ناودي**، أستاذ زميل، جامعة الأمم المتحدة UNU-MERIT ومدرسة ماستريخت للإدارة، جامعة ماستريخت

السيد آرمن **أوروجيان**، رئيس مؤسسة Athgo International، الولايات المتحدة

السيد جوزيف **تاكيي**، القائم بأعمال المنسق، الاستراتيجية الوطنية المتوسطة الأجل لتنمية القطاع الخاص، وزارة التجارة والصناعة، غانا

السيد إركو **أوتيو**، مؤسسة QinetiQ-EPSRC، رئيس قسم نقل التكنولوجيا وتطوير المشاريع، كلية إمبريال، لندن، المملكة المتحدة

السيد توماس **هاينميئير**، موظف لشؤون السياسات، وحدة تطوير السياسات للابتكار الصناعي، المفوضية الأوروبية

السيد رومين **مورنزي**، المدير التنفيذي، أكاديمية العالم الثالث للعلوم، ترايستي

السيد شارلز **كويسيغا**، المدير التنفيذي، معهد أوغندا للبحوث الصناعية

السيدة ستيفاني **بوير**، مستشارة فنية، تنمية القطاع الخاص، مؤسسة GIZ، الهند

السيدة ماريا بيلين **سانشيز إيدالغو**، وزارة تنسيق الإنتاج والعمالة والقدرة التنافسية، إكوادور

السيدة جولي ر. **ويكس**، الرئيسة والمسؤولة التنفيذية الأولى لمؤسسة Womenable

السيدة أميشا **ميلر**، مديرة البحوث، مبادرة Eneavor Brazil، البرازيل

السيدة باربرو **فرانسون**، المديرة العامة، مؤسسة Power Lake AB، السويد

السيدة يوليا **كورنالدي**، مديرة البرامج، مؤسسة Cherie Blair Foundation

السيدة جوميلا **ثورستنسن**، الوكالة السويدية للنمو الاقتصادي والإقليمي

السيدة وايا **كويفيجر**، مديرة المشاريع الخاصة، إدارة الأثر الاجتماعي، والمديرة التنفيذية، ماجستير في العلاقات الدولية، كلية IE Business School

السيد ماريو **بيانشنتيني**، إحصاءات التجارة والأعمال، إدارة الإحصاءات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

السيد سيرجيو **أرزيني**، مدير مركز تطوير المشاريع، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتنمية المحلية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

السيد توماس **أندرسن**، رئيس المنظمة الدولية لاقتصاد المعرفة وتنمية المشاريع

السيدة غليندا **نابيير**، مديرة إدارة تحليل السياسات، الهيئة الدائمركية لمشاريع الأعمال والبناء

السيدة كارين **ويلسون**، مؤسسة Kauffman Foundation ومؤسسة شركة GV Partners

السيد أنتوني **غريبين**، رئيس فريق، مؤسسة Entrepreneurial Learning، مؤسسة التدريب الأوروبية

السيدة أوناري **ديوك**، مديرة برنامج تنظيم المشاريع في نيجيريا Empretec Nigeria